مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة

سياسة الحماية ومدوّنة قواعد السلوك

لحماية الاطفال والبالغين المستضعفين

تم تطوير سياسة الحماية ومدونة قواعد السلوك من خلال مكتب الحماية وفقًا لتعليمات الكرسي الرسولي، وستتم مراجعتها من قبل مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة لضمان الامتثال لجميع القوانين والأنظمة وستخضع للمراجعة بشكل دوري.

مقدمة

بصفتنا تلاميذ ليسوع المسيح، نريد أن نكون شهودًا له من خلال ما نقوله وما نفعله. يجب أن يكون سلوكنا دائمًا متوافقًا مع الإيمان الذي نعلنه، وفقًا لكلمات يسوع المسيح: "فليضئ نوركم للناس، ليروا أعمالكم الصالحة، فيمجدوا أباكم الذي في السموات." (مت 5: 16).

إنها مسؤوليتنا المشتركة أن نرحّب بجميع أبناء الله بقلوب مفتوحة وأن نوفّر لهم بيئة آمنة، ساعين في الدرجة الأولى إلى حمايتهم. وندرك أيضا أن الكنيسة تتحمل مسؤولية خاصة لحماية حقوق وكرامة جميع الناس، وخاصة الأطفال والأشخاص المستضعفين، الذين تكرّس لهم واجبا خاصا تلتزم الكنيسة وأعضاؤها من خلاله باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لتحقيق رسالتها في حماية الأطفال والمستضعفين والحفاظ عليهم في مأمن من الأذى.

وإذ نقرّ بدعوة الكنيسة الكاثوليكية لتوفير الحماية الفعالة للأطفال والمستضعفين ونلتزم بضمان نموهم البشري والروحي، بما يتماشى مع كرامة الإنسان، على أنها جزء لا يتجزأ من رسالة الإنجيل التي تبشّر بها الكنيسة وجميع أعضائها المؤمنين في كلّ أنحاء العالم[1]، فنحن، مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة ندرك أن جميع البشر يتمتعون بقيمة وكرامة لأنهم "خلقوا على صورة الله ومثاله." (تكوين 1: 27).

مجتمع رعاية

يشمل هذا الإقرار استمرار مسؤوليتنا في احترام جميع الناس وضمان حمايتهم، وهو ما نلتزم به. ومن خلال إنشاء مكتب الحماية التابع لمجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة، لا بدّ من تطوير سياسة الحماية ومدوّنة السلوك التي تهدف إلى إنشاء والحفاظ على مجتمع كنسي يحترم ويراعي حقوق واحتياجات الاطفال والأشخاص المستضعفين، فضلاً عن توخّي الحذر من أخطار الاستغلال والاعتداء الجنسي وسوء المعاملة[2] التي تتم في إطار الأنشطة المتعلقة بالكنيسة.

هدف هذه الوثيقة

- تهدف سياسة الحماية إلى تعزيز مبادئ الحماية في جميع المؤسسات والجمعيات الكاثوليكية التي تهمّها هذه الوثيقة، وتعزيز أي إجراءات قائمة قد تتواجد لدى المؤسسات الكاثوليكية، لضمان التنفيذ الفعال لمعايير الحماية.

- نعتزم وضع معايير سلوك واضحة وتقديم إرشادات تمكّن جميع موظفي الكنيسة من الخدمة بكفاءة وأمان. يجب استخدام هذه المعايير كدليل قيّم لمساعدتهم في مهمتهم، وذلك حمايةً لهم ولأولئك الذين يخدمونهم أثناء قيامهم بدورهم في نقل محبة الله. يجب أن يحموا جميع الموكّلين إلى رعاية الكنيسة.

- من خلال تنفيذ ممارسات الحماية وكذلك من خلال توفير التدريب الكافي وآليات التوظيف الآمنة، فإننا نتطلّع إلى إنشاء مجتمع آمن خال من العداء والترهيب والإهمال والاستغلال والتنمّر والمضايقة وجميع أشكال الإساءة سواء كانت لفظية أو جنسية أو جسدية لأنها تشكل سوء سلوك خطيرة.

- نريد أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن تكون الكنيسة بيئة آمنة توفّر الرعاية. نحن ملتزمون بتعزيز هذا المجتمع الآمن حيث يمكن لجميع الأعضاء النموّ وتحقيق إمكاناتهم الكاملة، والعيش بكرامة، وتقاسم المسؤولية الجماعية لحماية جميع الأفراد، وخاصة الأطفال والبالغين المستضعفين.

- نعترف بأن لجميع أبناء الله الحق في أن يكونوا آمنين ومحميين من الأذى وأن يعامَلوا بنزاهة وكرامة، وأن حمايتهم هي في صميم رسالة الكنيسة التي تؤكد بشكل خاص على أهمية حماية الاطفال والبالغين المستضعفين. هذا متجذّر بقوة في الاعتقاد بأن كل شخص مخلوق على صورة الله ومثاله وله قيمة وحقوق فريدة.

- نؤكد على أن أي شخص على دراية بسوء سلوك ملزم بالإبلاغ عنه، وبعد الإبلاغ سيتم دعمه من خلال توفير قنوات اتصال يمكن الوصول إليها وإجراءات واضحة، حيث يتم التعامل مع جميع الادعاءات في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة ومهنية. نؤكد أن الحماية تُمنح للشخص الذي رفع الشكوى بموجب سياسة الحماية وأن جميع الادعاءات يتم أخذها على محمل الجد، مع الحفاظ على سريتها، ومعالجتها دون خوف من الانتقام.

التطبيق

سيتم تطبيق هذه الوثيقة من قبل جميع الجمعيات والمؤسسات الكاثوليكية وستكون بمثابة الأساس الذي تَبني عليه كلّ مؤسسة السياسة الخاصة بها. ونظرا إلى أنها توفّر إرشادات ومبادئ عامة لموظفي الكنيسة بما في ذلك للأساقفة والرؤساء الدينيين والكهنة والشمامسة والمكرّسين ومعلمي التعليم المسيحي والمؤمنين العلمانيين، فإن كل عضو في الكنيسة، وفقًا لحالته الخاصة، مدعوّ لتحمل مسؤولية منع الإساءة والعمل من أجل العدالة والشفاء[3].

الفصل الأول

مدونة قواعد السلوك

وفقا لكلمات البابا فرنسيس، يدعو ربنا يسوع المسيح كل مؤمن ليكون مثالًا ساطعًا للفضيلة والاستقامة والقداسة.[4] نحن مدعوون للشهادة الملموسة للإيمان بالمسيح في حياتنا، لا سيما في علاقتنا وسلوكنا مع الآخرين. إن واجبنا في الرعاية نابع من الاعتراف بأن الكنيسة تحب جميع أطفالها كأم حانية، وتهتم بالجميع وتحيط بحنان خاص الأضعف والعُزّل،[5] ولا يتمّ ذلك بسبب الخوف أو بسبب القوانين فقط.

إن الحماية ليست مفهوماً جديداً، بل هي استمرار لجهود الكنيسة العديدة وخدماتها الطويلة، مع التأكيد مجدداً على حرصها على دعم حق جميع الناس في حياة كريمة خالية من الأذى؛ إنه أيضًا استمرار لواجب رعاية كل شخص، حيث يتحمل كل فرد مسؤولية رعاية وحماية الصغار (الأطفال) والعُزّل (الأفراد المستضعفين) مما يجعل الكنيسة مكانًا آمنًا لهم.

"ارعوا قطيع الله الذي وُكل إليكم واحرسوه طوعا لا كرها، لوجه الله، لا رغبة في مكسب خسيس، بل لما فيكم من حمية. ولا تتسلّطوا على الذين هم في رعيتكم، بل كونوا قدوة للقطيع." (1 بط 5، 2-3)

لإحداث التغيير في ثقافة المجتمع، يجب على الكنيسة أن تأخذ بزمام المبادرة، وتزوّد الناس بالأمل والنور، وأن تكون قدوة للآخرين ليتبعوها من خلال وضع إجراءات دفاعية فعالة لحماية ورعاية الأطفال والضعفاء. سيروا سيرة جديرة ببشارة المسيح. (فيلبي 1: 27).

نهدف إلى تحقيق ذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية لسلوك موظفي الكنيسة، بحيث تتوافق أفعالهم الواعية، وتفاعلاتهم مع الاطفال والشباب والمستضعفين، مع الخير الذي يريده الله ويشهد عليه الضمير الأخلاقي. وفيما يلي بعض القواعد السلوكية لجميع موظفي الكنيسة الذين يجب أن يدركوا ويلتزموا بالمبادئ التي توجه السلوك الرعوي:

مبادئ توجيهية عامة للسلوك

1. مع الأشخاص الذين تخدمهم، لتكن العلاقات مهنية وصحّية وآمنة وترتكز على الرحمة. كن حذرا من أي ضرر، وتعاملْ مع الجميع باحترام وكرامة.

2. حاولْ أن تعزّز بيئة تحترم حقّ جميع الناس في العيش بكرامة، وخالية من التمييز والمضايقة والترهيب والاستغلال وجميع أشكال الإساءة، وتجنب أي أخطار من المحتمل أن تضرّ بالصحة العقلية أو الجسدية لجميع الناس خاصة الأطفال والأشخاص المستضعفين.

3. قمْ بحماية أولئك الموكلين إلى رعايتك وإشرافك، وخاصة الاطفال والشباب والبالغين الذين يعانون من إعاقة جسدية وعقلية ويفتقرون إلى استخدام العقل أو لديهم قدرة محدودة على فهم الجريمة أو الرغبة فيها أو مقاومتها.

4. تواصلْ بنزاهة، بما في ذلك الاستخدام المسؤول والواعي لوسائل التواصل الإلكترونية، وحصرها في منصات العمل المهنية. في جميع الاتصالات العامة أو وسائل التواصل الاجتماعي، يجب على موظفي الكنيسة التصرف بطريقة تتوافق مع تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. تجنّبْ مراسلات ذات طابع شخصي، واقتصرْ على الاتصالات المهنية ذات الطابع الإعلامي. في حالة الطوارئ، عندما يكون التواصل الشخصي مطلوبًا، قم بإبلاغ مشرفك و / أو الوالدين أو الأوصياء على الطفل أو القاصر أو الشخص المستضعف. يجب التعامل باحتراف في أي محادثة حول القضايا الشخصية.

5. إذا تعلّق الأمر باستخدام وسائل الإعلام ونشرها، فمن الضروري الحصول من الأفراد المعنيين على موافقة النشر في وسائل الإعلام. بالنسبة للنشاطات الرعوية التي تشمل الاطفال، يجب الحصول على موافقة الوالدين أو الوصي.[6] قمْ دائمًا بإبلاغ الوالدين أو الأوصياء عن جميع الأنشطة بالإضافة إلى وسائل النقل المخطّط لها.

6. كن مرئيًا من الآخرين في حالة وجودك مع الأطفال. تجنبْ المواقف التي تكون فيها بمفردك مع طفل \ قاصر أو شخص مستضعف، على سبيل المثال في نفس الغرفة أو السيارة. في حالة لم يكن مفر من ذلك لأنه جزء من دورك، يجب إبلاغ المعنيّين. بدلاً من ذلك، خطط لأنشطة تشمل أكثر من شخص، أو أقلّها أشخاصا موجودين عن قرب لتقليل مخاطر إساءة محتملة.

7. المكان المثالي للقاءات الفردية هو مكان عام؛ إذا لم يكن ذلك ممكنًا أو قابلاً للتطبيق، فمن الضروري اختيار موقع مرئي حيث يمكن للناس النظر إليه من خلال نافذة أو باب مفتوح.

8. إن جماعة المؤمنين وكذلك الصحة الجسدية والنفسية والروحية للضحايا يتأثرون بالجرائم المتعلقة بالإساءة. عند التعامل مع الأطفال أو الأفراد المستضعفين، يجب على موظفي الكنيسة التحلي بالحذر والحكم السليم والحصافة مع احترام الحدود والامتناع عن سلوك جسدي أو لفظي غير ملائم أو سلوك ذي طبيعة جنسية. وهذا يشمل تجنّب أي شكل من أشكال العقوبة الجسدية، أو الإساءة العاطفية، أو الاعتداء الجنسي، أو سوء السلوك الجنسي، أو الاستمالة الجنسية، أو الإساءة الروحية لأي شخص.

9. يجب على موظفي الكنيسة عدم التورّط في تحرش جسدي أو نفسي أو جنسي ضد أي شخص، ويجب ألا يتسامحوا مع مثل هذا التحرش أو التنمر من قبل الآخرين.

10. باستثناء حالات الدفاع عن النفس أو التي يشكل فيها الطفل تهديدًا على نفسه أو للآخرين، لا يُسمح لموظفي الكنيسة باستخدام القوة الجسدية أو اللغة المبتذلة أو المهينة أو المسيئة أثناء التعامل مع الاطفال أو الأشخاص المستضعفين.

11. لا يجوز الحصول على أي مواد إباحية أو المشاركة فيها أو توزيعها. يُحظر أي نشاط جنسي مع قاصر أقل من 18 عامًا ويعتبر بمثابة جرم. يجب على موظفي الكنيسة أيضًا إبلاغ السلطات المحلية فورًا عن مواقف مشبوهة فيها اعتداء جنسي على قاصرين.

12. أثناء العمل أو القيام بأي نشاط مرتبط بالأطفال أو الأشخاص المستضعفين يجب على موظفي الكنيسة الامتناع عن شراء أو استهلاك أو توزيع الكحول أو المخدرات ويجب ألا يكونوا تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو أدوية يمكن أن تضعف السلوك اللائق أو الحكم الصائب.

13. يجب على موظفي الكنيسة الامتناع عن أعمال المحسوبية، والمعاملة التفضيلية، والتمييز عن قصد بين فرد وآخر وكل أنواع التمييز المجحفة.

14. تعاملْ مهنيا مع الآخرين دون خداع أو ترهيب أو تلاعب أو استغلال لاحتياجاتهم الشخصية ونقاط ضعفهم. يجب ألا يسيء موظفو الكنيسة استخدام تأثيرهم أو قوتهم أو سلطتهم لممارسة نفوذ مفرط أو غير لائق، أو لتحقيق مكاسب، أو إساءة استخدام مناصبهم لاستغلال الآخرين.

15. يُعد انتهاكًا لهذه المدوّنة أن يقوم موظفو الكنيسة بأي شكل من أشكال الاستغلال - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الخدمات الجنسية أو أنواع أخرى من السلوك المهين أو المسيء أو الاستغلالي - مقابل مال أو وظيفة أو سلع أو خدمات. وهذا يتضمن تبادل خدمات ومساعدات أو التهديد بحجبها.

16. يُتوقع من جميع موظفي الكنيسة تعزيز روح الخدمة والرعاية والامتناع عن الاستغلال المالي[7] ومطلوب منهم إدارة الموارد المادية والمالية بشكل مسؤول.

17. أي نشاط اقتصادي يقوم به شخص دون سن السادسة عشرة يقع ضمن ما يسمى "عمالة الأطفال"[8]، وهو شكل من أشكال الاستغلال. لا يجوز أن يقوم موظفو الكنيسة بتوظيف أي قاصر. المكافأة غير الرسمية للعمل التطوعي تعطى دائما بإذن من الوالدين.

18. يجب دائمًا تجنب تضارب المصالح، لا سيما عندما يُشكك في النزاهة الأخلاقية والسلوك المهني لشخص ما، ويجب كشف التضارب والإبلاغ عنه، على سبيل المثال عند تواجد مصالح شخصية أو مالية.

19. يجب أن يلتزم موظفو الكنيسة بواجبهم في الإبلاغ عن أي سوء سلوك مشبوه وألا يشجعوا أو يسهّلوا أو يضخّموا حوادث الإساءة.

الفصل الثاني

سياسة الحماية

يجب أن تؤدي هذه الممارسات الوقائية إلى زيادة الوعي بقضايا الحماية. سنتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث الإساءات، وحماية الأشخاص - وخاصة الأشخاص الضعفاء والقصّر - من هذا الضرر، وتحديد حالات الإساءة أو سوء السلوك، والرد بشكل مناسب على تبليغات الإساءة. ولتسهيل ذلك، يقوم مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة بتعيين مسؤولي اتصال يتلقون الشكايات حول سوء السلوك ويعملون كقنوات تبليغ يسهل الوصول إليها.

الردّ على ادعاءات سوء السلوك وتقديم الدعم

يشمل الرد على هذه الادعاءات مجموعة واسعة من الآليات التي تهدف إلى إصلاح الضرر، وتحقيق العدالة، ومنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل بأي وسيلة ممكنة، والأهم من ذلك للمساعدة في شفاء الضحايا الناجين، والاعتراف بأن العدالة والوقاية هما أمران متكاملان[9]. وبالتالي يجب أن يكون النهج متمركزًا حول الضحايا، مع تلقيهم المساعدة والرعاية حسب الحاجة.

- لأولئك الذين يؤكدون أنهم عانوا من الاستغلال أو الاعتداء الجنسي أو سوء المعاملة في إطار كنسي، وكذلك لعائلاتهم، الحق في الترحيب بهم والاستماع إليهم ودعمهم[10] ومعاملتهم بكرامة واحترام.
- يجب تقديم المساعدة الطبية والاجتماعية للأشخاص المعتدى عليهم، بما في ذلك المساعدة الطارئة والعلاجية والنفسية، فضلاً عن المعلومات المفيدة ذات الطابع القانوني وفقًا لما تتطلبه الحالة المحدّدة، كما يجب تقديم الدعم والمساعدة الروحية.
- لا يجوز فرض الصمت على أي شخص فيما يتعلق بمحتويات تبليغه.[11]

توفير الدعم للشخص المتّهم

يعد الحفاظ على السرّيّة وحماية خصوصية المعلومات الشخصية أمرًا ضروريًا لحماية الطرفين المعنيين. من الضروري أيضًا الحفاظ على السمعة الطيبة للمتَّهم، والذي سيتم إبلاغه على الفور بالشكوى حتى يتمكن من الردّ عليها، ما لم تكن هناك أسباب مقنعة لعدم القيام بذلك. سيتم تشجيع المتّهَم على طلب المساعدة من مستشارين في القانون المدني والقانون الكنسي، كما سيتم تقديم الدعم النفسي والروحي للمتهَم[12].

يُكفَل للمتَّهم الحقّ في التعامل مع الشكوى بشكل عادل ونزيه، بما يتوافق مع افتراض البراءة ومبادئ القانون واحترام مبدأ التناسب بين الجريمة المرتكبة والإجراءات التأديبية المتخذة. وأثناء التدابير الاحترازية، بما في ذلك إعفاء المتهَم من الوظيفة أو الحد من اتصال المتَّهم بالأطفال أو الأشخاص المستضعفين، يتمّ التحقيق في الشكوى.

جواب الكنيسة هي جواب رحمة[13] ويسعى إلى توفير فرص الارتداد والمصالحة. كما يتضمن أيضًا أشكال الدعم الممكنة. ومع ذلك، قد تكون هناك حاجة في بعض الظروف إلى اتخاذ إجراءات تأديبية تهدف إلى معالجة القضايا لصالح الأشخاص المتضررين ولصالح الكنيسة أيضا.

آليات الإبلاغ

إلى جانب واجبنا في الرعاية، يأتي واجبنا في الإبلاغ. ويقع واجب الإبلاغ دون تأخير على أي شخص يعرف أو لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن شخصًا قاصرًا أو مستضعفا قد عانى من سوء المعاملة بأي شكل من الأشكال. ويجب أن تدوّن كل شكوى بشكل رسمي.

يجب على موظفي الكنيسة تحمل مسؤوليتهم للإبلاغ الفوري عن أي أمور مشبوهة تتعلق بسوء سلوك، سواء تمت مشاهدتها أو سماعها، وإبلاغ مسؤولي الاتصال المعينين أو الأسقف أو الرئيس الرهباني الأعلى المختص باعتماد التدابير المنصوص عليها في القانون الكنسي وفقا لإجراءات التبليغ الكنسية.[14] يجب عليهم أيضًا إبلاغ السلطات المحلية إذا استدعت الحالة (في بعض الأماكن، نظرًا للعادات المحلية، يجب

مراعاة مصلحة الضحيّة والمتّهم قبل إبلاغ السلطات المدنية). الالتزام بالإبلاغ عن أي سلوك ملاحظ ومشبوه يتم على الفور، إنما لا يتم التحقيق الفوري ما لم يتم أخذ قرار بذلك.

يجب على موظفي الكنيسة تشجيع الاطفال والشباب والبالغين المستضعفين على التعبير عن مخاوفهم وإعلامهم عن قنوات الإبلاغ المتاحة وحمايتهم بموجب سياسة الحماية.

إرشادات عامة للتعامل مع أي ادّعاء بالإساءة

- بعد تلقي البلاغ عن الجرم،[15] تكون الأولوية هي تزويد الضحية بالدعم أو إحالتها إلى المرجع المختص: سيقوم متلقّي الشكوى على الفور بتوفير الخدمات المطلوبة لها (الطبية، والنفسية، والقانونية، وما إلى ذلك) حسب الاقتضاء والمناسب مع شكوى.
- يجب على متلقي الشكوى رفع تقرير في غضون 24 ساعة إلى السلطة المعنيّة على أن يكون مفصّلاً قدر الإمكان، ويتضمن المعلومات الواردة في البلاغ عن الجرم وتشمل الوقت والتاريخ ومكان الحادث وتفاصيل الأشخاص المتورّطين وكذلك وصف الحادث لتقييم الحقائق بدقة.
- بعد جمع المعلومات المتعلقة بالحادث، تقوم الخطوة التالية على تقييم مصداقية البلاغ. في بعض الحالات، يجب جمع معلومات إضافية لتحديد ما إذا كانت الشكوى ذات مصداقية. بمجرد التأكد من مصداقية الشكوى، ستقوم السلطة بتعيين مسؤول تحقيق وفقا للقواعد المهنية والسرية. سيتم اتخاذ تدابير احترازية، وفقًا للمبادئ التي وضعها المجلس الاستشاري للحماية.
- يقوم المحقق المعين بإجراء التحقيقات اللازمة وعند الانتهاء من التحقيق، سيشارك المحقّق في النتائج والتوصيات التي ستؤخذ في الاعتبار عندما تقرّر السلطة المعينة اتخاذ إجراء نهائي مناسب ومتناسب.

شكاوى مجهولة المصدر

سيتم التعامل مع الشكاوى مجهولة المصدر بحذر وبشكل مناسب لتحديد ما إذا كانت هناك معلومات كافية لشرح الإساءة وإثبات الادعاءات والتحقيق فيها بشكل سليم. يجب أن ندرك أن إفشاء هذه المعلومات بهذا الشكل قد يكون محرجا، أو أن صاحب الشكوى يريد إبقاء هويته أو هوية الضحايا مجهولة[16].

الشكاوى الكيدية

- يجب على موظفي الكنيسة الامتناع عن تقديم أي ادعاءات بسوء سلوك غير نزيهة أو كاذبة أو مضللة أو خادعة أو تشهيرية.
- في حال وجد التحقيق أن الاتهام قد تم عن كيد وبقصد إلحاق الضرر، فسوف يُنظر إلى التقرير على أنه مخالفة تأديبية خطيرة، وسيتم اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة بما في ذلك فصل الشاكي من الخدمة.
- إذا كانت هوية الشخص الذي وُجهت إليه التهمة الكيدية معروفة لدى الناس، فسيتم عمل اللازم لاستعادة سمعته.

السرية والاحتفاظ الآمن بالوثائق

- إنّ السرية أثناء الحصول على الوثائق أو مشاركتها أمر ضروري للغاية، حيث ستتم حماية المعلومات الشخصية لجميع الأطراف المعنية إلى أقصى حد ممكن.
- لا يجوز تسجيل أو كشف معلومات وردت من خلال سر التوبة والاعتراف.[17] وفقًا للإرشادات الأخلاقية المهنية، يجب التعامل بمنتهى السرية مع أي معلومات يحصل عليها موظفو الكنيسة أثناء الإرشاد أو التدريس أو التوجيه الروحي أو تقديم خدمات أخرى. عندما يكون هناك سبب مقنع، على سبيل المثال خطر واضح ووشيك على الفرد أو على آخرين، أو عندما يفرض القانون ذلك، يجوز لموظفي الكنيسة الإفشاء فقط عن المعلومات اللازمة لحماية الأطراف المعنية ورفع الضرر عنهم. وإذا كان ذلك ممكنًا، يجب على موظفي الكنيسة إبلاغ الشخص المعني قبل إفشاء الموضوع.
- تُحفظ كلّ الوثائق في مكان آمن وتُعالج بطريقة سرية للغاية حيث لا يجوز التعامل معها إلا للأعضاء المصرح لهم بالوصول إليها والمسؤولين عن استخدامها.

الملحق 1

المصطلحات والتعاريف الرئيسية

القاصر: أي شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره، أو من يعتبره القانون بمثابة قاصر (طفل)؛ يتم استخدام كلمتي "طفل" و"قاصر" بالتبادل للإشارة إلى أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا ومن يتساوى بهما بموجب القانون:

قانون 97، البند 1: كلّ من أتم الثامنة عشرة من عمره يُعتبر بالغا، أما دون هذا العمر فيعتبر قاصراً. البند 2. يُدعى القاصر، قبل إتمام سن السابعة، طفلا ويعتبر غير مُميّز. أما بعد السابعة، فإنه يُفترض أنه يتمتع باستخدام قواه العقلية."

قانون 98: "البند 1. يتمتع الشخص البالغ بممارسة كاملة لحقوقه. البند 2. يخضع الشخص القاصر، في ممارسة حقوقه، لسلطة والديه، أو الأوصياء عليه، باستثناء الأمور التي يعفي فيها القانون الإلهي أو الحق القانوني القاصرين من هذه السلطة. وأما فيما يتعلق بتنصيب الأوصياء وسلطتهم، فيجب الرجوع إلى أحكام القانون المدني، ما لم ينصّ الحق القانوني على خلاف ذلك، أو لم يجد الأسقف الأبرشي، في حالات خاصة ولسبب صوابي، أن الأمر يتطلب تنصيب وصيّ آخر.

قانون 99: «كلّ من لا يتمتع اعتياديا باستخدام قواه العقلية يعتبر غير مُميّز، ويساوى بالأطفال"

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم "القاصر" في هذه الحالات اختلف مع مرور الزمن، حيث تم رفع السن عالمياً إلى 18 عاماً، وهذا هو السن المعمول به حاليا.[18]

الشخص المستضعف: أي شخص في حالة ضعف أو نقص جسدي أو عقلي أو لا يتمتع بالحرية الشخصية، مما يحدّ، في بعض الأحيان، حتى من قدرته على فهم الإساءة أو الرغبة فيها أو مقاومتها بأي شكل من الأشكال؛ لأغراض هذه الوثيقة،[19] يعتبر "الشخص المستضعف" مساويا لـ "القاصر."

يشمل مصطلح "موظفو الكنيسة"، على سبيل المثال لا الحصر، أولئك الذين يمثلون الكنيسة، الأساقفة، والكهنة، والشمامسة، والإكليريكيين، وخدام الهيكل والرهبان والراهبات، وخدام المناولة، وأعضاء الحياة المكرسة، والرهبان غير المرسومين، ومعلمي التعليم المسيحي، والموظفين العلمانيين والمتطوعين العلمانيين المشاركين في عمل الكنيسة والرعية والنيابات والجمعيات الرهبانية والمؤسسات الكاثوليكية.

الجرائم: 1. تشمل الجريمة كل مخالفة خارجية للوصية السادسة من الوصايا العشر يرتكبها رجل دين أو موظف كنيسة مع قاصر (...)

2. تصنيف الجريمة واسع جدًا؛ يمكن أن تشمل، على سبيل المثال، العلاقات الجنسية (بالرضا أو بدون الرضا)، والاتصال الجسدي من أجل الإشباع الجنسي، وهوس التعرّي، والاستمناء، وإنتاج المواد الإباحية، والتحريض على الدعارة، والمحادثات والتلميحات ذات طابع جنسي، ويمكن أن تحدث أيضًا عبر وسائل الاتصال المختلفة.[20]

الاستغلال الجنسي: أي اعتداء فعلي أو محاولة استخدام موقف ضعف أو قوة أو ثقة لأغراض جنسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإغراء بالمال أو بمكاسب اجتماعية أو سياسية من أجل الاستغلال الجنسي.

يشمل **الاستغلال المالي** والمادي، على سبيل المثال لا الحصر، سرقة الأموال أو الممتلكات أو الاحتيال أو رفض المساعدة إلا مقابل مصلحة أو استخدام الرشاوي والإغراء بالمال.

يمكن أن يقوم **التحرّش** على حادثة واحدة، أو يقوم على سلوك متكرّر يهدف إلى خلق بيئة عمل معادية أو مسيئة أو مخيفة. ويشمل التحرّش السلوك الجسدي، واللفظي والمرئي والجنسي، على سبيل المثال، استخدام الكلمات أو النكات أو التهديدات المسيئة أو الاتصال الجسدي غير الملائم أو الاعتداء أو الإهانات أو المزاح غير المرغوب فيه (الإغاظة أو السخرية) أو الاتصالات الإلكترونية الملحة والمزعجة.

التنمر هو شكل من أشكال المضايقات التي تحدث في كثير من الأحيان بشكل متكرر على مدى فترة زمنية وتعتبر سوء سلوك.

الملحق 2

نموذج للإقرار والالتزام

يجب على كل واحد منا أن يتصرف باحترام وحرص من أجل الوفاء بالتزاماتنا. ودون المساس بالحقوق والالتزامات المدنية النافذة في كل بلد، لا سيما تلك التي تفرض إبلاغ السلطة المدنية المختصة، فإن سياسة الحماية ومدونة قواعد السلوك هذه ستساعد من خلال وضع قواعد موحدة تنطبق على موظفي الكنيسة في مختلف الأطر الرعوية، بما في ذلك توفير أو دعم الرعاية الرعوية للمؤمنين المسيحيين وغيرهم.

كلّ الشركاء ملتزمون ومطالبون بها. وبناء على طبيعة الإساءة ووقائعها، فضلاً عن مدى الضرر الناجم، قد يواجه من يخالفها إجراءات تأديبية تصل إلى حدّ الفصل من الخدمة.

مثال:

بناء على ما سبق، أقر بأني قرأت هذه الوثيقة وألتزم بسياسة الحماية ومدونة قواعد السلوك لمجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في الأرض المقدسة.

الاسم _____التوقيع_____

المنصب _____ موقع الخدمة_____

اسم المؤسسة أو الجمعية الرهبانية_____

التاريخ_____ المكان_____

مراجع:

[1] Chirograph for the Institution of a Pontifical Commission for the Protection of Minors, Pope Francis, 21 April 2015
[2] Guidelines for the Protection of Children and Vulnerable Persons, Vicariate of Vatican City, 26 March 2019
[3] Address to the Members of the Pontifical Commission for the Protection of Minors, Pope Francis, 29 April 2022
[4] Vos Estis Lux Mundi, Pope Francis, 7 May 2019
[5] As a Loving Mother, Pope Francis, 4 June 2016
[6] المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال والأشخاص الضعفاء، مدينة الفاتيكان، 26 مارس/آذار 2019: "لا بدّ من الحصول على موافقة كتابية من الوالدين أو الأوصياء لمشاركة القاصرين في الأنشطة الرعوية. يجب إبلاغ أولياء الأمور والأوصياء بالأنشطة المقترحة، وكذلك بأسماء الأشخاص المسؤولين والمعلومات اللازمة للاتصال بهم. مطلوب موافقة كتابية من الوالدين أو الأوصياء لتصوير القاصرين، لنشر أي صور أو مقاطع فيديو لهم، وكذلك لإجراء اتصال مباشر مع القاصرين، حتى عن طريق الهاتف أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي. يجب توثيق الموافقة التي تحتوي على بيانات شخصية حساسة بعناية ودقّة."
[7] انظر المرفق 1
[8] في حال سمح القانون المحلي بذلك، يمكن توظيف القُصّر بدءًا من سن 14 عامًا أثناء إجازتهم في الوظائف الخفيفة فقط. اعتبارًا من سن 16 عامًا، راجعْ دائمًا القانون المدني المحلي فيما يتعلق بتوظيف القاصرين يُسمح بتوظيف القاصرين خلال العام الدراسي، ولكن ليس خلال ساعات الدراسة.
[9] Address to the Members of the Pontifical Commission for the Protection of Minors, Pope Francis, 29 April 2022
[10] المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال والأشخاص الضعفاء، مدينة الفاتيكان، 26 مارس/آذار 2019
[11] للبابا فرنسيس، 7 أيار Vos Estis Lux Mundi 2019
[12] دليل بشأن بعض النقاط الإجرائية في معالجة حالات الاعتداء الجنسي على القاصرين التي يرتكبها رجال الدين، الإصدار. 2.0، دائرة عقيدة الإيمان، 5 يونيو/حزيران 2022: "يجب على السلطات الكنسية ضمان معاملة الضحية الشاكية وعائلتها بكرامة واحترام، ويجب الترحيب بهم والاستماع إليهم ومنح الدعم أيضًا من خلال خدمات مختصة، فضلاً عن المساعدة الروحية والطبية والنفسية، حسب ما تقتضيه الحالة المحددة (...) ويمكن فعل الشيء نفسه بالنسبة للمتَّهم. ومع ذلك، ينبغي تجنب إعطاء الانطباع بالرغبة في استباق نتائج العملية. انظر أيضًا للبابا فرنسيس، Vos Estis Lux Mundi 7 أيار 2019، البند. 5.

[13] The response recommended in such situations is one of “active compassion. Pope John Paul II wrote:“The Bishop should accompany with prayer and active compassion any priests who, for whatever reason, has fallen away from his vocation or his fidelity to the call of the Lord and who is, therefore, failing to live up to his duties” (Pastores Gregis, John Paul II, 16 October 2003, n.47). Card. Levada added: “The bishop must also attempt to draw him back to the Lord, through a process of necessary conversion of life, according to the circumstances.” (Considerations on the Delicta Graviora, Cardinal William Levada, 23 November 2011).

[14] عندما يلاحظ رجل دين أو عضو في جمعية حياة مكرسة أو جمعية حياة رسولية وجود دوافع قوية للاعتقاد بأن ثمة انتهاك، فإن هذا الشخص ملزم بإبلاغ أسقف المكان الذي وقع فيه الحادث أو إلى أسقف آخر من بين المشار إليهم في القوانين 134 من CCEO و984 CIC. تم ذكر الاستثناءات في القوانين 1229 §2 من CCEO و1548 §2 من CIC الموظفون المدنيون، والأطباء، والقابلات، والمحامون، وكتاب العدل، وغيرهم ممن يلتزمون بالسرية المهنية حتى بسبب تقديم مشورة تتعلق بالمسائل الخاضعة لهذه السرية؛ 2/ الذين يخافون بسبب شهادتهم أن يصيبهم هم أو أفراد عائلاتهم أو أقربائهم أو أنسباؤهم سوء سمعة أو مصاعب خطيرة أو غير ذلك من الأضرار الجسيمة: "يُعفى من واجب التبليغ: 1/ رجال الدين فيما عرفوه من خلال الخدمة المقدسة؛ الموظفون CIC و1548 §2 من CCEO القوانين 1229 §2
[15] البلاغ عن الجرم، التي يسمى أحيانًا مذكّرة الجريمة، يقوم على جمع معلومات حول إساءة محتملة تصل إلى انتباه الرئيس العادي أو الكنسي بأي شكل من الأشكال. لا يلزم أن تكون شكوى رسمية. يمكن أن تأتي هذه الإخطارات من مجموعة متنوعة من المصادر: يمكن تقديمها رسميًا إلى الأسقف أو الرئيس الكنسي، شفهيًا أو كتابيًا، من قبل الضحية المزعومة، أو أوصيائه أو أشخاص آخرين يدّعون أن لديهم معرفة بالمسألة؛ يمكن أن يصبح الخبر معروفًا للرئيس العادي أو الكنسي من خلال ممارسة واجبه الراعوي؛ يمكن إبلاغه أيضا من قبل السلطات المدنية بواسطة القنوات المنصوص عليها في التشريعات المحلية؛ يمكن أن قد تمّ نشرها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ ويمكن أن يصل إلى علم الأسقف عن طريق الإشاعات، أو بأي طريقة أخرى.
[16] في بعض الأحيان، يمكن أن يأتي البلاغ عن الجرم من مصدر مجهول، أي من أشخاص مجهولي الهوية. ولا ينبغي أن يؤدي عدم الكشف عن هوية المصدر تلقائياً إلى اعتبار التقرير كاذباً، لا سيما عندما يكون مصحوباً بمستندات تثبت احتمالية وقوع الجرم. ومع ذلك، ولأسباب يسهل فهمها، ينبغي توخّي الحذر الشديد عند النظر في هذا النوع من الإخطارات، وبالتأكيد لا ينبغي تشجيع التقارير مجهولة المصدر" (دليل بشأن بعض النقاط الإجرائية في علاج حالات الاعتداء الجنسي على القُصَّر من طرف رجال الدين، الإصدار 2.0، دائرة العقيدة والإيمان، 5 يونيو 2022).
[17] القانون 983 البند 1: "لا يمكن انتهاك حرمة سر الاعتراف؛ ولذلك، يُمنع المعرّف منعا باتا من كشف أي شيء عن التائب بالقول أو بأي طريقة أخرى ولأي سبب كان."
[18] Sacramentorum Sanctitatis Tutela, John Paul II, April 30, 2001.
[19] Law No. CCXCVII on the Protection of Minors and Vulnerable Persons, Pope Francis, 26 March 2019

[20] *Vademecum on Certain Points of Procedure in Treating Cases of Sexual Abuse of Minors Committed by Clerics*, Ver. 2.0., Dicastery for the Doctrine of the Faith, 5 June 2022.